عليه ما لم يعد الى قصد الامانة واحتفظ قد ولو دفع الى الحاكمين وغيره
وقوله لزمه اي القاضي بفتح حرف المضارعة وضم الخاء احرف
وهو كريم اوسع قلما اوجمع باعتبار تعدد لفظ يوقف الاشياء
السنة ترجح الاربعة اي لانه سيأتي ان المقاص والوكلاء واحد منهم
انه ضمنه ما يفيد المغايرة فان المقاص الجلادة التي تتخلى بها المارونة
والوكلاء الباطل واذا تعدد والوزن فيعبر عنهما بالقدر وهذا هو الذي
ذكره الشيخ فيما يأتي وترك موقة الثمين كان الوجه ان يقول وترك
موقة اربعة لزيادة الكيل والزرع كما يأتي قال وهو اوعا الوجه
هو قال فاطلق المقاص على الوعاء اي لانه مقصاره عليه بخلاف الجمع
والترجيح بينه وبين الوعاء فحمل المعنى يخصه ويأتي عند الشهاب قال وله
وادعوى التوسع بانه اطلق المقر به فلا توسع فيه هو المارودة
ظرف الشيء وقوله وهي المارودة والمناسب ان يقول وهو اي الجلد
فتامل منخيط اوغيره مكفة وجلدة حسبها بالمعنى الشامل
للنوع والصنفة اذا حيجا اليهما فلا حاجة لما زاده الشيخ من ان عد الصنفة
والسمط النوع قال كذا هو فالكاف الاب ان يقول كبطل
مثلا لان الارحام من العدد الا ان قيد بالوزن قال فان المقاص
والوكلاء واحد هذا لا يلائم ما قربه المتن من تغايرهما قال وقد يقال في
كلام الشارح ما يحل التغاير ان احدهما يجلد فاذا اقتصر على احدهما
فيراد به ما يجمع الامرين المروية فتحا ان نسبة الى هراة وزيد بالجمع
ومروية بكون الراء نسبة الى مرو قوزية كذلك وهي سنة اي
بتقييد كون الموقة المذكورة عقب الاخذ واما موقة الاوصاف المذكورة
هنا فلما اذا اراده فواجبا ذا اراده فهو ملخص من قول دعي
الوزي انها واجبة ضعيفة لان الحكم على الموقة عند الملك على
ما مر ويندب كتب الاوصاف اي خوف النسيان ويجب عليه
اخذ الوجوب من قوله الكتب الجم السابق واذا اخذها فعليه

ان

ان يعرف سنة اشياء كل قوم واد يحفظها سنة وعليه ان يحفظها فهو
سكت عن الوجوب لانه علم للوجوب اول الاكتساب لانه المقصود
وهو المعتمد والذي وقع الصيح مع انه ليس من اهل الولاية
ذلك اي الاكتساب اذا اراد تملكها ليس بقيد لما مر من انه يجب التوفيق
على من التقط للحفظ على الصحيح عرفها سنة اي وجوبا ولين التوفيق
على الفور لكن السنة محسوبة من ابتداء التوفيق كما يفيده قوله اي من
يوم التوفيق لان يوم الالتقاط وخرج بقوله اراد تملكها ما لو التقطها
للحفظ فلا يجب عليه التوفيق ولو مضت عنده سنين وهذا ضعيف
كل واحد نصف سنة اي بان يكون يوما ويوما تارة وجمعة وجمعة ثم
شهرا وشهرا انه الاشبه اي الشائع لغيره من المسايل المشترك فيها
وهو المعتمد ويكون احدهما وليا اذ من الجائز ويكون اذنا لاحدهما
ولو اسقط احدهما حصته من الالتقاط لم يسقط وشملهما الوارث المتعدد
ان الرفعة حيث قال يقوم مقامهما سنة لانه اي النصف
كالمعدوم لانها لا تقبل لكلام السبكي وهو المعتمد
قد يكون ولكن التوفيق الاولى سنة والثاني واجب
من ثم اي من اجل الوقت الذي قصد فيه التملك ويعين في التوفيق
اي يذكر من وجدان اللقطة ومكانه وجوبا فيهما قال فان
اسقوهما حتى وجب عليه ويبادر جوازا استيفاءها في الاشهاد
بحضر الشهود وعدم تهمتهم ولانه اياغ احفظ ثم ر الى من يلزم
الدفع بالصفات اي اذا حكم هذا بلزم الدفع اللقطة لمن وصفها
بصفاتها عند روح الناس اي من الجماعات ويلزمه اي من التوفيق
ويكره التوفيق فيها اي في المساجد هو المعتمد ومحل اذا كان يرفع
الصوت والا فلا كما هو قد ويكره اليه والشراء المسجد وسايد
العقود كالبيع الا النكاح فيسن عقده فيه وكذا يكره نشده الضالة
ويظهر ان اشادها اي ترويجها كنشدها كما ذكره الم ويندب ان يقال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)